

التنهار **فصل** واذا اقتد المسافر بمقيم في جزء
من صلواته لزمه الاتمام خلافا لما لك حيث قال
اذا ادرك من صلاة المقيم قدر ركعة لزمه الاتمام
والا فلا وقال اسحق بن راهويه يجوز للمسافر العصر
خلف المقيم ومن صلى الجمعة فاقتدي به مسافر
ينوي الظهر قصره لزمه الاتمام لان صلاة الجمعة
صلاة مقيم هذا هو الصحيح الراجح من مذهب
الشافعي **فصل** والملاح اذا سافر في سفينة
فيها حمله واهله فقد نسي الشافعي على ان له القصر
وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وقال احمد
لا يقصر وكذلك المكاري الذي يسافر دايما
قال احمد لا يترخص والثلاثة **رئي** على انه
يترخص فيقصر ويقتصر **فصل** ولا يكره لمن
يقصر التنفل في السفر عند ابي حنيفة ومالك
والشافعي واحمد وجهان العيا سوا الروايات
وغرها ولم يرد لك جماعة منهم ابن عمر ثبت ذلك
عنه في الصحيحين وانه انكر على من رآه بفعله **فصل**
لو نوي المسافر اقامة اربعة ايام قبل يوم الدخول
والخروج صار مقيما عند **رئي** وقال ابو حنيفة
اذا نوي اقامة خمسة عشر يوما صار مقيما وان
نوي اقل فلا وعن ابن عباس سعة عشر يوما وعن

احمد

احمد انه ان نوي اقامة مدة يصلي فيها اكثر من عشرين
صلاة اتم ولو اقام ليلة نية ان يرحل اذا حصلت
حاجة يتوقفها كل وقت فلتا في احوال ارحمها
انه يقصر بمائة عشر يوما والثاني اربعة والثالث
ابد او هو مذهب ابي حنيفة **فصل** من فاتته
صلاة في الحضر فقتضاها في السفر فقتضاها ثامة
قال ابن المنذر ولا اعرف فيه خلافا الا الشافعي
عن البصري قال المستطهري وحكي عن الزبي
في سايله المتعبرة انه يقصر فانته فانتة صلاة
في السفر فقتضاها في الحضر فلتا في قولنا (صحما)
الائتمام وهو قول احمد والثاني القصر وهو قول
ابي حنيفة ومالك **فصل** يجوز الجمع بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء تقديما وتأخيرا
بعذر السفر عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر بحال
فصل ويجوز الجمع بعذر المطر بين الظهر
والعصر تقديما في وقت الاولة منهما عند الشافعي
وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز ذلك مطلقا
وقال مالك واحمد يجوز بين المغرب والعشاء ولا
يجوز بين الظهر والعصر سوا قومي المطر اوضف اذا
بل الثوب وهذه الوخصة تخص بمن يصلي جماعة